وتم صفوف في الصلاة فكشف صلى الله عليه وسلم ستر الحجرة
فنظرنا اليه وهو قائم كان وجهه ورقة مصحف ثم تبسم
ضاحكا الحديث اخر نظره القياس نصب اخر بنظرها ونظيره
انا كل شيء خلقناه بقدر ويكل من عود ضمير نظرها اليه
نظره انه مفعول مطلق لا مفعول به على التوسع والمبالغة
والذي في الاصول المصححة بالرفع فهو مبتدا وخبره ما دل عليه
قوله كشف اي اخر نظري الى وجهه حين كشفت
الستارة عن وجهه او اخر نظري الى وجهه هذا الذي اذكره
وهو انه كشف الى اخره فهو بيان او اخر نظري الى وجهه في
مرضة حال كونه قد كشف الى اخره واما من زعم ان نظرها
خبر اخر فهو لا يعتد بمن له المام شيء من النحو كشف الستارة
وقع لفظا خبرا عن اخر من غير رابطة بينهما فوجب تاويله بما يصححه
كان يقال اريد بكشفها زمن كشفها وعجيب من قوله
بعضهم انه حال بتقدير قد ولم يتعرض لما اثرت الله من
الاشكال ولا لخبر المبتدا اصلا كانه ورقة مصحف
بتثليث بيه والاشهر ضمها قال النووي وكسرها وقال
غيره بل هو شاذ كالفتح اي في الجمال البارع وحسن البشرة
وصفا الوجه واستنارته يوم هم في صلاة الصبح يا من
صلى الله عليه وسلم السحف بفتح اوله وكسره اي الستر
وقيل لا يسمى سحفا الا ان شق وسطه فاخذ ذلك اليوم
الذي هو يوم الاثنين ثاني عشر شهر ربيع الاول
في السنة الحادية عشر من الهجرة لكن الصحيح بعد اتفاقهم
على انه توفي فيه انما توفي في حين اشتداد الضحى وصلى عليه الاتفاق ايضا

وجزم موسى بن عقبة عن ابن شهاب انه مات حين زاغت الشمس
وكذا لابي الاسود عن عروة وهذا اشكال هو انه اجمع المسلمون
على انه وقوفه بعرفة في حجة الوداع كان يوم الجمعة تاسع
الحجة وهذا الا ينافي ان يوم الاثنين المذكور ثاني عشر
ربيع الاول لان الحجر والمحرم وصفر ان نقص اصبها لم يمكن
ان يكون الاثنين ثاني عشر ربيع الاخر وكذا ان لم ينقص
واحد منها بل يكون ثاني عشر ربيع الاخر فلم يصح ان يكون
ثاني عشر الاثنين على كل تقدير واجيب بان ذلك
مبني على اختلاف المطالع بين مكة والمدينة بان يكون
اول الجمعة بالمدينة الجمعة وبمكة الخميس واعترضه شارح
شافعي فقال هذا الجواب ليس بشيء لانه ينبغي ان
يحال الامر ان لا تتباعد الشافعية لعدم اختلاف المطالع
عندهم وينبغي ان يخالفهم اهل مكة في كون ثاني عشر
بل ينبغي ان يجعلوه ثالث عشر انتهى وجرى في هذا
الجواب على عادته من الرد بما لا يصح قارة ولا بغيرها اخرى
وبيانه قوله لعدم اختلاف المطالع عندهم ان اراد به
ان مكة والمدينة غير مختلفي المطالع عندهم فهو باطل
لان العبرة في ذلك باهل علم الميقات وهما مختلفا المطالع
عندهم اوان الشافعية لا يقولون باختلاف المطالع
فهو باطل ايضا لان ذلك مذكور حتى في مختصراتهم غاية الامر
ان شيخي مذهبهم اختلفا في الترجيح قال الاقفهسي رجح مسافة
القصر والنووي باختلاف المطالع وهما مرصودان هنا
اذ بين مكة والمدينة مسافة قصر وهما مختلفا المطالع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)